عرض وتقييم
لأهم الدراسات الوطنية حول الفقر

أ/ زبوج سامية
أستاذة محاضرة بجامعة سعد دحلب، البليدة

ملخص المقال:

تدور الفكرة الرئيسية للمقال حول ظاهرة الفقر في الجزائر، إذ سوف نعرض أهم الدراسات الوطنية المتعلقة بهده الظاهرة ومنه تحاليلها وإبراز لأهم نقاط القوة والضعف، فلظاهرة الفقر عدة أبعاد ومؤشرات متداخلة مما صعب حصرها من خلال الدراسات الوطنية وصعب تعيين حد فقر واضح يبين الفقير من غيره وهدا بغية الوصول لسياسة إجتماعية دقيقة في مكافحة هده الظاهرة وإقامة برامج فعالة ومتعددة لخلق توازن إجتماعي.

كلمات المفاتيح:

الفقر- حد الفقر – مؤشرات الفقر – الإستهلاك – نمط العيش – المستوى المعيشي – المداخيل – القدرة الشرائية .

عرض وتقييم لأهم الدراسات الوطنية حول الفقر:

تمثلت أهم الدراسات التي أقيمت في الجزائر حول موضوع الفقر في كل من دراسة الديوان الوطني للإحصاء حول "مصاريف العائلات" لسنة 1988 والتي زكّيت بدراسة أخرى حول "مستوى المعيشة" سنة 1995، وكذلك دراسة الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية الخاصة "بالخريطة الإجتماعية" سنة 2000 والتي زكيّت بدورها بدراسة أكثر تعمقا في سنة 2004 وأخيرا دراسة خلايا الجوار التضامنية الحالية بخصوص إستحداث الخريطة الإجتماعية بكل ولاية.

1- دراسة " مصاريف إستهلاك العائلات":

أ- عرض للدراسة وللنتائج [1]: لقد قام الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بدراسة حول مصاريف إستهلاك العائلات الجزائرية لسنة 1988 حيث إنطلق البحث في جانفي 1988 وإنتهى في جانفي 1989، على عينة تقدر بـ 10.386 عائلة.

إن منطلق هذا البحث كان على إعتبار أن «إستهلاك العائلات» مقياس هام للإنتاج الوطني كونه مرتبط من جهة بالنمو الديمغرافي، ومن جهة أخرى بتقدير الإستهلاك لكل فرد، ومنه أقيمت هذه الدراسة لكشف الإحتياجات الخاصة بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية، إذ قام البحث على ملاحظة ميدانية أساسية قائمة على التحولات الإقتصادية في الجزائر وتطبيق قوانين إقتصاد تسييرية جديدة ومنتجات جديدة وتحرير في الأسعار، فكلها مؤشرات أوحت بتحول في إمكانيات الإستهلاك.

فالتساؤل الرئيسي لهذا البحث يدور حول مستوى الإستهلاك، وبنيته وتحولاته إذ أن هناك عوامل متعددة أدت إلى تغيير نمط المستهلكين بفعل: النزوح الريفي وإرتفاع أسعار السلع وظهور منتوجات جديدة .....إلخ، ومنه فإن البحث يهدف إلى كشف المصاريف المتعلقة بإستهلاك العائلات الجزائرية وتحديدها جغرافيا.

إذ أخذت في هذا البحث كل المصاريف المالية لعائلات العينة، أما التقنية المستعملة لجمع المعلومات فكانت بتسليم دفتر شخصي في خدمة كل فرد من العائلة من أجل تسجيل مصاريفه اليومية.

كشف هذا البحث أن المصاريف العامة للعائلات سنة 1988 شكلت 60% من المنتوج الداخلي الخام (PIB)، وكما أبرزت تخصيص العائلات لـ 108.951.6 مليون دينار جزائري للغذاء وهذا ما يشكل نصف ميزانيتهم، وبهذا توصل البحث إلى أن متوسط الجزائريين لم يستطيعوا إرضاء حاجياتهم الغذائية مما أدى إلى تخصيص أكثر من نصف دخلهم للغذاء بسبب إرتفاع أسعار المنتوجات الغذائية مقارنة مع أسعار المنتوجات الأخرى وهذا ما يفسر إرتفاع مصاريف الغذاء عالية.

كما ظهر الإختلاف بينا بين مصاريف إستهلاك العائلات الحضرية والريفية بظهورها عالية في المناطق الحضرية ومنخفضة في المناطق الريفية.

إلا أن هذا البحث لم يمكن من إعطاء تعريف محدد للفقر في الجزائر ولا لإعطاء حدود له، لذا فقد تلي هذا البحث ببحث أخر حول «قياس مستوى معيشة العائلات» الجزائرية سنة 1995، على عينة من 5910 عائلة.

فقد أثارت نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة لسنة 1995، تناقضات عدة حيث أن الفقير وغير الفقير كانوا يشغلون مجالات مشتركة، في مجال الصحة، التعليم، السكن مما أدى لإعادة النظر في المنهج الكلاسيكي للمعايير التي تميز بين الفقراء وغير الفقراء وحول السلوكات المنطقية الناجمة عن وضعية الفقر، إذ من أهم التناقضات التي أشير إليها [2]:

- في مجال الصحة كان ما يقارب نصف عدد الفقراء يلجؤون إلى الطب الخاص

- و لا يعتبر دائما نوع السكن مؤشرا لترتيب المداخيل، إذ 9.4 ٪ من الفقراء كانوا يشغلون "فيلات" مقابل 12٪ من غير الفقراء، بحيث أن 69.5٪ من الفقراء كانوا يملكون سكنهم مقابل 62.7٪ من غير الفقراء .

كما كشف هذا التحقيق عن إنخفاض القدرة الشرائية لمداخيل العمال الأجراء في الفترة الممتدة بين 1986 و1994 بالقيمة الحقيقية لأكثر من 45٪ ، إذ أن إفقار الأجراء أصبح واضحا جدا حيث يصنف 13٪ من الأجراء أرباب الأسر في فئة العائلات «الفقيرة جدا» كما أن ظهور فقراء جدد مع بداية التسعينات في الطبقة المتوسطة سوف يضفي على الفقراء ميزات جديدة.

فقد توصل هذا البحث إلى معيار قياس حد الفقر الغذائي في مستوى من الإحتياج الغذائي الأدنى المحدد بمقدار 2100 حريرة يوميا ولكل نسمة، مع التفريق بين حد الفقر الأدنى وحد الفقر الأعلى وبطبيعة الحال فإن الحدود التي عينتها هذه الطريقة تتصل بسنة 1995 وهو تاريخ إجراء البحث وهي تقدر بـ حوالي 10.940 دينار لكل شخص في السنة بالنسبة لحد الفقر الغذائي، وب 14.820 دينار جزائري بالنسبة لحد الفقر الأدنى، أما بالنسبة لحد الفقر الأعلى فهي تقدر بـ 18.190 دينار [3] .

ب- **<u>تحليل ونقد:</u>** تعتبر دراسة «مصاريف إستهلاك العائلات» من أولى الدراسات التي أقيمت في الجزائر من أجل التعرف على الفقر وحدوده، إلاّ أن هذه الدراسة تميزّت بالقصور نظرا لعدة أسباب مما أدى لتزكيتها بدراسة «لمستوى المعيشة» إلا أن هاتين الدراستين لم تصلا للأهداف المنشودة إذ يمكن إعطاء العناصر التحليلية التالية:

أولا: يعتبر التركيز على مؤشر مصاريف إستهلاك العائلات عنصرا جدّ مهما في قضية الفقر، إلا أن تحليل معطيات هذا المؤشر لوحده يشكل قصورا في الدراسة وعجزا في الإلمام بالمؤشرات العلمية الدالة على ظاهرة الفقر، خاصة وأن هذه الظاهرة متعددة الأوجه والأبعاد «فإرتكاز البحث على الإستهلاك أو مستوى المداخيل يعد بحثا جدّ ضيق» [4].

ثانيا: إن الدخل والمصاريف المصرّح بها من طرف العائلات ليس بالشيء المطلق والذي يمكن حصره، وكما أن العمل غير الرسمي قد يشوّه نتائج أيّ دراسة تقوم على «المداخيل» إذ قدرت مناصب الشغل غير الرسمية سنة 1987 بـ 32 ٪ وهذه النسبة ليست بالهينة .

ثالثا: تعتبر قضية الإستهلاك الغذائي قضية نسبية مرتبطة بنمط معيشي معين وبمجال جغرافي محدّد وبزمن معين كذلك، فعلى سبيل المثال نمط معيشة سكان الصحراء يختلف عن نمط معيشة سكان الشمال وكما أن النمط المعيشي يختلف من مدينة لأخرى ويختلف

كذلك بين المجال الريفي والمجال الحضري فهناك منتوجات نجدها في المدن الحضرية ولا نجدها في الأرياف مما يؤدي لوجود تباين في نوع الإستهلاك، ليس هذا فحسب، بل ولربما في الأرياف تنقص مصاريفهم الغذائية مقارنة بسكان المدن نظرا لإمتلاكهم أراض زراعية، أغنام، دواجن، بيض .....إلخ، مما يساعد على تلبية حاجياتهم الغذائية بدون مصاريف إضافية، وبهذا تبقى قضية مصاريف الإستهلاك نسبية ومحدودة .

رابعا: إن النتائج المتوصل إليها في دراسة «مستوى المعيشة» والتضارب في ملامح الفقير وغير الفقير لدليل على تعقد ظاهرة الفقر في الجزائر وضرورة البحث على مؤشرات علمية أخرى تفصل الفقير من غيره.

و كما يجب الأخذ بعين الإعتبار إفقار عائلات كانت بعيدة عن حد الفقر، إذ تزايد الفقر بين فترة 1988 (سنة إجراء البحث الأوّل) وسنة 1995 (سنة إجراء البحث الثاني)، وكما تميّزت الفترة ما بين (1987- 1995) بما يلي [5]:

- تدهور شروط الحياة.
- نقص كبير في القدرات الشرائية.
- نقص في مداخيل العائلات.
- نقص الإنتاج الزراعي.
- زيادة معدل البطالة.
- عدم فعالية برنامج الشبكة الإجتماعية.

فكل هده العناصر تدلي بتدهور المستوى المعيشي للفرد مما يوحي بضرورة إقامة دراسة معمقة حول ظاهرة الفقر.

خامسا: قامت دراسة «مستوى المعيشة» سنة 1995 في فترة زمنية قصيرة أقل من 6 أشهر، ولدا فهي لم تأخذ بعين الإعتبار جميع الإستهلاكات الفصلية والسنوية، وهذا ما يبرز قصورها

سادسا: يختلف كل من بحث 1988 و1995 من حيث المنهج وأسلوب الدراسة، وكما يكمن الإختلاف أيضا في العينة ممّا لا يسمح من إقامة مقارنة للنتائج.

ومنه فإن البحثين الخاصين بكل من دراسة مصاريف« إستهلاك العائلات» 1988 ودراسة «مستوى المعيشة » 1995، قد أقيما في خضم ظروف إقتصادية وإجتماعية مختلفة ولذا يستحيل

إعطاء تحديد موضوعي للفقر ومقياسه، وبهذا تبقي نتائج الدراستين نسبية ومحدودة نظرا لإعتمادهما على البعض من المؤشرات فقط والتي لا يمكن أن تعطي قراءة واضحة للفقر.

2-دراسة "الخريطة الإجتماعية":

أ- **عرض للدراسة وللنتائج**[6]: أقيمت الدراسة الخاصة بالخريطة الإجتماعية من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) سنة 2000 فهذه الدراسة تعتبر جامعة لكافة القطر الجزائري، وهذا ما يضفي عليها سمة الشمولية، ففيما سبق كانت تحمل الدراسة إسم «خريطة الفقر» إلا أنها فيما بعد عدلت إلى إسم «الخريطة الإجتماعية».

لقد أقيمت هذه الدراسة لتطوير مختلف الإقترابات من الفقر بالجزائر عن طريق بعد مساحي من أجل توجيه الإستراتيجيات والسياسات المكافحة للفقر ومن أجل تحديد أحسن للفئات الفقيرة وكذا البلديات الأكثر فقرا، فمنطلق هذه الدراسة كان بإعتبار ظاهرة الفقر في الجزائر لا يمكن التعرف عليها إلا من خلال إطارها الجغرافي لغرض توجيه خطط التدخلات وتحديد الفئات والمناطق الجغرافية ذات الأولوية للتدخل لتسهيل تطبيق برامج مكافحة الفقر.

فالهدف من الخريطة الإجتماعية هو تحديد دقيق لمظاهر الفقر في كل البلديات الجزائرية وبالتالي كشف خصائص وحدة الفقر في كل واحدة منها وعلى هذا الأساس يتم تحديد البلديات ذات الأولوية من أجل الإستراتجيات المستقبلية لمكافحة الفقر.

لقد إستعملت هذه الدراسة منهجية خاصة بتحديد المناطق الجغرافية لكي تكون نتيجة البحث عبارة عن خريطة جغرافية يتم التمييز فيها بين البلديات التي يعيش أفرادها في وضعية فقر والبلديات التي يعيش أفرادها في وضعية متوسطة وأخرى التي يعيش أفرادها في وضعية حسنة، وهذا إنطلاقا من عدة مؤشرات هي كالتالي:

- نسبة الأجراء.
- نسبة التمدرس العام.
- نسبة تمدرس البنات.
- نسبة وفيات الأطفال.
- المؤشر العام للخصوبة .
- نسبة الأفراد المقيمين في غرفة واحدة.

-نسبة الربط بالماء الصالح للشرب.

-نسبة الربط بقنوات صرف المياه .

-نسبة الربط بالكهرباء.

-نسبة الأمية.

-نسبة أمية رب الأسرة.

- بعد التلاميذ عن المدرسة.

-حجم الأسر.

-نسبة السكان التابعين للمصالح الصحية .

-نسبة السكن الهش.

-نسبة ثروات البلدية .

-نسبة التزايد السنوية متوسط 1977- 1997.

-نسبة التزايد السنوية متوسط 1987- 1998.

وبهذا فقد جمعت هذه المؤشرات لتكون 4 مؤشرات محورية، وهي كل من:

1- مؤشر حوصلة "التعليم".

2- مؤشر حوصلة "الصحة".

3- مؤشر حوصلة "السكن".

4- مؤشر حوصلة "الثروة".

ومن خلال جمع هذه المؤشرات المحورية الأربعة فقد تم تصنيف البلديات على حسب مؤشر الفقر العام ومنه فقد إستنبطت 177 بلدية فقيرة والتي أبرزت حالة سيئة على الأقل في ثلاثة من المؤشرات الأربعة المذكورة سابقا .

فالجدول التالي يبرز تصنيف البلديات حسب المناطق من خلال مؤشر الفقر العام والذي تم من خلال تفيئة البلديات إلى فئات:

الفئة (1): تخص البلديات ذات وضعية سيّئة.

الفئة (2): تخص البلديات ذات وضعية متوسطة.

الفئة (3): تخص البلديات ذات وضعية حسنة.

جدول: تصنيف البلديات حسب المناطق من خلال مؤشر الفقر العام:

المنطقة	عدد بلديات الفئة (1)	عدد بلديات الفئة (2)	عدد البلديات الفئة (3)	مجموع البلديات
شمال وسط	39	47	355	441
شمال غرب	22	34	220	176
شمال شرق	13	39	154	206
هضاب عليا وسط	35	28	44	107
هضاب عليا غرب	21	24	69	114
هضاب عليا شرق	29	37	166	233
جنوب غرب	7	8	36	51
جنوب شرق	11	27	75	133
المجموع	177	244	1119	1541

ب- **تحليل ونقد:** تعتبر دراسة الخريطة الإجتماعية من بين أهم الدراسات المقامة في الجزائر نظرا لأخذها بعين الإعتبار المجال الجغرافي في تحديد الفقر ونظرا كذلك لشمولية هذه الدراسة على الساحة الوطنية، إذ يمكن تحليل معطيات هذه الدراسة في النقاط التالية:

أولا: إن إتخاذ المجال الجغرافي كمعيار لتحديد الفقر لمن المقاييس المهمة في دراسة الفقر على أساس أن لهذه الظاهرة ملامح مختلفة وأشكال متعددة تتباين من منطقة لأخرى وهو ما يضفي على هده الدراسة صفة الدقة والشمولية.

ثانيا: يعتبر تحديد البلديات الأكثر فقرا أمرا مهما لتوجيه السياسات و الإستراتجيات على حسب خصوصيات كل بلدية على حدا، على أساس أن لكل واحدة منها نقائص معينة ومؤشرات فقر خاصة بها مما يسمح للسلطات العليا برسم سياسات إجتماعية لمكافحة الفقر

أخذا بعين الإعتبار المجال الجغرافي وخصوصيته، وكما تمكن من تكثيف البرامج الإجتماعية لمحاربة الفقر بهذه المناطق.

ثالثا: بالرغم من محاولة إلمام هذه الدراسة بأكثر المؤشرات الدالة على الفقر إلا أنها لم تسمح بإعطاء رؤية واضحة عن الفقير من غيره ولا لإعطاء حدود له، إلا أنها قد مكنت من لفت الإنتباه لمناطق هامشية وبلديات جد فقيرة والتي يستوجب تكثيف التدخلات بها، فهذه الدراسة مكّنت بالدرجة الأولى من إعطاء أكثر التموقعات فقرا وبالتالي محاولة القضاء على المؤشرات الدالة على الفقر.

3 – دراسة خاصة ب«تحسين الخريطة الإجتماعية»:

أ. عرض للدراسة وللنتائج[7]: تعتبر هذه الدراسة تكملة وتحسين لدراسة «الخريطة الإجتماعية» لسنة 2000 وهذا بدراسة معمقة للبلديات الفقيرة في الجزائر، إذ تهدف هذه الدراسة للتعرف على الفئات القاطنة بهذه البلديات من خلال تموقعهم بالنسبة لبرامج الدولة لمكافحة الفقر، وبهذا فإن الدراسة تعمل على الجواب على ثلاثة 03 أسئلة رئيسية:

1- من هم هؤلاء السكان؟

يهدف هذا السؤال لإبراز الصورة السوسيو إقتصادية للسكان المقيمين بالبلديات المعنية.

2- أين هم هؤلاء السكان؟

وهذا من خلال دراسة للمجال الجغرافي الذي يقطنون فيه من أجل توجيه أحسن للسياسات الإجتماعية

3- بأي طريقة يساعد هؤلاء السكان؟

وهذا بتحليل السيرورة المحلية للبرامج الخاصة بمكافحة الفقر ومدى فعاليتها بالنسبة لهذه الفئات.

ومن أجل الجواب على هذه الأسئلة، فقد أقيمت الدراسة من خلال شقين:

- **المجال**: وهذا بتحليل الأسباب المحلية للفقر أخذا بعين الإعتبار المحيط سواء كان من الجانب الطبيعي الجغرافي أو الإقتصادي وتأثيراتهم على ظروف العيش.

- **الفئات السكانية**: وهذا بتحديد خصائص الفئات السكانية القاطنة بالبلديات وخاصة منهم الأكثر فقرا وكذلك تقييم للبرامج المساعداتية الموجهة لهم.

لقد قدرت عينة البحث ب77 بلدية فقيرة إلا أنه ولظروف أمنية لم يتم التحقيق إلا على 71 بلدية فقيرة فيما يخص الموارد المالية للبلدية، و69 بلدية فيما يخص برامج المساعدة و67 بلدية فيما يخص التحقيقات الأسرية، إذ خصت 7477 أسرة.

وبهذا فقد أقيم البحث الميداني على مستويين:

- الأسر القاطنة بالبلديات الفقيرة
- المصالح الإدارية البلدية (حول المصادر المالية والوسائل المتوفرة .....الخ)

فمن بين المؤشرات المعمول بها فيما يخص التحقيق الأسري مايلي:

- المداخيل.
- الإستهلاك الغذائي.
- التعليم والتكوين.
- الصحة.
- ظروف السكن والأثاث.

إذ من خلال التحقيق الأسري ثم التوصل لحدين للفقر هما كل من حد الفقر الغذائي وحد الفقر العام، إذ حددت مرتبة الأسرة الفقيرة من خلال المقاييس التالية:

- نسبة التعليم.
- نسبة تعليم البنات.
- نسبة الأمية.
- مستوى التأهيل.
- نسبة البطالة.
- المداخيل.
- مستوى الإستهلاك الغذائي.

أما فيما يخص مؤشرات تقييم حالة الفقر في البلدية فكانت كالتالي:

- حالة التوازن العام لميزانية البلدية.

- مكانة التمويل المحلي مقارنة بالتمويل الخارجي.
- تصنيف المصاريف الخاصة بالإستثمار والمعدات وكذلك بمصاريف التسيير .
- حالة الموارد البشرية والتأطير البلدي.
- الوسائل المادية المتوفرة.

وبهدا فقد خلصت النتائج الإحصائية المتحصل عليها إلى ما يلي:

- 26.5% من الأسر تقطن في المناطق المبعثرة و4% من فئة الرحالة.
- 42 % من الفئات المدروسة تخص الفئة الأقل من 16 سنة
- 48.4 % من الأسر تتكون من 5 إلى 8 أفراد
- نسبة الأمية في البلديات المدروسة تقدر بـ 52.5% وهي نسبة مرتفعة بقيمة مرتين بالنسبة للمعدل الوطني المقدر بـ26.5% سنة 2002 وهي مرتفعة بنسبة 76.4% بالنسبة للرحالة.
- 5/2% من أرباب الأسر يشتغلون في الزراعة.
- 52.2 % من أرباب الأسر يقدر مدخولهم الشهري ما بين 5000- 10000 دج و41 % يقدر أجرهم بأقل من 5000 دج .
- 57.4 % نسبة البطالة.
- 20 % من الأسر تملك أغنام و18 % مالكة لأراضي.
- أكثر من 46 % من الفقراء يقطنون منازل تقليدية وأكثر من 46% يسكنون أكواخ ومنازل قزديرية.
- 78.6% مالكي لمنازلهم.

- تراكم الديون لأكثر من 38 بلدية إذ تميزت البلديات في معظمها بنقص التأطير ويتضح هذا من خلال الجدولين التاليين:

جدول: تصنيف البلديات حسب درجة الفقر:

البلديات	العدد	%
جد فقيرة	26	37
فقيرة نسبيا	38	53
غنية	07	20

جدول: فئة التأطير حسب البلديات:

فئة التأطير	عدد البلديات
1←6 اطارات	56
7←14 اطار	13
المجموع	69

- 79 % من المشتغلين هم من الأجراء و منهم 57.6 % من الأجراء الموسميين.
- 84 % لهم الكهرباء.
- إنعدام الإستفادة من الغاز.
- 21.5 % مرتبطين بقنوات صرف المياه و30% مرتبطين بقنوات المياه الصالحة للشرب
- 12 % من المساعدات خصت برنامجي (AFS/IAIG) للشبكة الإجتماعية.

وبهدا فقد تمثلت أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

-قدّر مؤشر الفقر في البلديات المدروسة بـ 20.4 % مقارنة بحد الفقر الدولي (1$PPA/JOUR/PERSONNE) وب37.4 % لحد الفقر الغذائي و52.9 % لحد الفقر العام وعلى هذا الأساس تحتوي البلديات المدروسة على:

- 102 000 فردا يعيش في حالة فقر مطلق.

- 000 187 فردا يعيش في حالة فقر.

وهم الأشخاص الذين أجرهم لا يسمح بإتخاذ 2100 حريره لليوم الواحد.

- 430 275 فردا يعيشون في حد الفقر العام .

ومنه فقد قدر حد الفقر الغذائي بـ 840 15 دج/ سنة/ للفرد، وبـ 180 22 دج / سنة/ للفرد بالنسبة لحد الفقر العام، وبهذا يعتبر الأشخاص تحت هذين الحدين بفقراء .

جدول: نسبة السكان الفقراء حسب التموقع:

القياس	البلديات المركزية		المدن الثانوية		المناطق المبعثرة		الرحالة		مجموع السكان	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
فقر مطلق	31 680	6.35	9310	1.86	58 800	11.78	2 030	0.4	101 820	20.4
فقر غذائي	54 480	10.9	18 250	3.65	108 190	21.65	5910	1.18	186 830	37.4
فقر عام	73 280	14.07	26 610	5.11	156 470	30.05	19070	3.66	275430	52.9
مؤشر GINI	44.20									

ب. تحليل ونقد: يمكن إعطاء قراءة تقييمية لدراسة تحسين الخريطة الإجتماعية لسنة 2000 في النقاط التالية:

أولا: يعتبر التدقيق في الخريطة الإجتماعية لسنة 2000، خطوة إستراتيجية جديدة وإنتهاج مسار أدق في التعرف على الفقر من خلال محتويات البلديات الأكثر فقرا من الجانب الكمي والكيفي بغية الإصلاح وتلبية الرغبات المحلية.

ثانيا: فيما يخص قياس مستوى الحد الغذائي للأسر الفقيرة والذي أقيم على أساس مصاريف الإستهلاك فقد تكون النتيجة جد نسبية نظرا لملكية بعض الأسر لأراضي زراعية وأغنام وهذا ما يساهم في إرضاء حاجياتهم الغذائية بصرف النظر عن المصاريف الأخرى.

ثالثا: يجدر الإشارة إلى نسبية معدل البطالة المستنبط من هذه الدراسة على أساس إنتشار العمل الغير رسمي في البلديات الغير متوفر بها على مؤسسات صناعية ولا على مناصب شغل رسمية، وكما أن هذه الدراسة لم تأخذ بعين الإعتبار وضعية الأجراء الموسمين وهل هم في موسم الشغل أم بطالة؟ .

رابعا: بالنسبة للفئات المدروسة والتي من بينها الرحالة (LES NOMADES) فهذه الفئة تعتبر فئة خاصة ولا يمكن مزجها مع الفئات الأخرى كون الرحالة لهم نمط معيشي خاص من الجانب الإستهلاكي والجانب البيئي والمعيشي بصفة عامة ولايمكن أن تكون معيار لقياس الفقر والتعرف على خصائصه حتى وإن كانت نسبتهم صغيرة في مجتمع البحث.

خامسا: عدم الأخذ بعين الإعتبار التضامن العائلي والإجتماعي بصفة عامة والمتواجد بصفة خاصة في الأرياف وهو عنصر مساعداتي سواء كان نقدي أو مادي.

4- دراسة " الخريطة الإجتماعية المستحدثة":

أ.عرض للدراسة [8]: لقد شرعت وكالة التنمية الإجتماعية (ADS) بدراسة ميدانية للفقر من خلال خلايا الجوار التضامنية (CPS) المنتشرة في كافة أنحاء المجتمع الجزائري وهذا بتبني إقتراب مجالي لتحديد الفقر وجيوبه على مستوى البلديات والولايات لكي تكون النتيجة النهائية عبارة عن خريطة إجتماعية للفقر خاصة بكل ولاية على حدا.

إذ يكمن الهدف الرئيسي من دراسة الخريطة الإجتماعية المستحدثة في تحديد إتجاه تدخلات خلايا الجوار التضامنية وتحسين مستوى عيش الفئات الفقيرة.

فقد إنتهجت الدراسة ثلاثة مراحل هي كالتالي:

المرحلة الأولى: جمع المعطيات الإحصائية وخاصة منها المتعلقة بالديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

المرحلة الثانية: تحليل المعطيات الإحصائية وتحديد المؤشرات التقيمية التالية:

+ مؤشرات خاصة بالسكن:

- نسبة السكن الهش.
- نسبة القاطنين في السكن الواحد.
- نسبة الربط بالماء الصالح للشرب.
- نسبة الربط بمجاري التطهير.

- نسبة الربط بالكهرباء.
- نسبة الربط بالغاز.

+ مؤشرات خاصة بالصحة:

- نسبة المؤسسات الإستشفائية.
- نسبة قاعات العلاج.
- نسبة الأطباء.
- نسبة الصيدليات.

+ مؤشرات خاصة بالتعليم:

- نسبة المؤسسات التعليمية.
- نسبة التمدرس.
- نسبة الأمية.
- نسبة التأطير.

+ مؤشرات خاصة بالعمل:

- نسبة البطالة.

+ مؤشرات الثروة.

المرحلة الثانية: إنتهاج طريقة النقاط المؤشرة (les points indiciaires) وتطبيقها على كل حي ومن ثم ترتيب الوضعية من الأسوء للأحسن، فبترتيب النقاط المؤشرة يتم تحديد الأحياء الأكثر فقرا في البلدية.

وبهذا فإن ترتيب الأحياء حسب درجة الفقر يكون حسب ثلاثة مستويات هي كالتالي:

- المستوى الأول: حالة سيئة.
- المستوى الثاني: حالة متوسطة.
- المستوى الثالث: حالة حسنة.

وبالتالي فإن تدخلات خلايا الجوار التضامنية ستنصب على الأحياء الفقيرة من أجل تحقيق التنمية الإجتماعية

ب- تحليل ونقد: يعتبر إستحداث الخريطة الإجتماعية أمرا مهما نظرا للتغيرات الإجتماعية السريعة التي تحدث بالمجتمع الجزائري على مختلف الأصعدة مما يتطلب مواكبة لهذه التغيرات من خلال معلومات مستحدثة حول البلديات والولايات من الجانب الإجتماعي، وهذا بغية إعطاء ترتيب جغرافي للفقر .

إلا أن من خلال قراءة لعدة نماذج من دراسات الخريطة الإجتماعية المستحدثة البلدية والولائية ثم إستنباط الملاحظات التالية:

أولا: إختلاف مصادر المعلومات والإحصائيات المعمول بها من بلدية لأخرى ومن ولاية لأخرى مما لا يسمح بعملية المقارنة.

ثانيا: إختلاف الإحصائيات من حيث السنة فهناك من إستعمل إحصائيات التعداد السكاني لسنة 1998 وهناك من إستعمل إحصائيات التعداد السكاني لسنة 2008، وكلتا الإحصائيات تجاوزها الزمن، وبهذا تكون المرجعية الإحصائية المستعملة في الخريطة الإجتماعية المستحدثة غير حديثة، خاصة وأن الدراسة تخص الفقر وهو ظاهرة متعددة الأبعاد والأشكال.

ثالثا: نقص المؤشرات المعمول بها وإختلافها من دراسة لأخرى مما يؤدي لإختلاف النتائج وعدم إمكانية مقارنتها.

رابعا: عدم وجود معيار علمي لتحديد عدد النقاط المؤشرة لكل فئة من الثلاثة (وضعية سيئة- متوسطة- حسنة)

وبهذا تعتبر نتائج دراسة الخريطة الإجتماعية المستحدثة جد نسبية نظرا لعدم وجود مرجعية علمية موحدة ومنهجية متقنة.

خاتمة:

بالرغم من إقامة بعض الدراسات الوطنية حول الفقر إلا أن هذه الأبحاث تبقى نسبية وتتميز بضعف المؤشرات العلمية مما أدى لعدم إمكانية كشف مقاييس بارزة مهيكلة للفقر، فالإعتماد على المصاريف الإستهلاكية ومجمل المداخيل لم يمكن في الحقيقة من تعرية وكشف هذه الظاهرة.

إذ يعد الفقر ظاهرة متعددة الأوجه والأبعاد مما أدى لصعوبة تعريفها وإعطاء حدود لها ومنه عدم التحكم فيها، إذ أن إستقرار الفقر يرجع للإجراءات الميدانية المتخذة.

فمن بين مخلفات الفقر ظهور فئات إجتماعية مهمشة وفئات أخرى مقصية، وزيادة على الفئات الفقيرة هناك حالة إفقار لفئات عديدة كانت فيما سبق بعيدة عن حد الفقر، مما أدى لظهور عدة مؤشرات جديدة كزيادة نسبة العمل غير الرسمي وظهور الآفات الإجتماعية....الخ، وهدا ما يصعب التحكم في ظاهرة الفقر ومنه صعوبة تحديد السياسات الإجتماعية والإستراتيجيات.

قائمة المراجع:

(1): Résultats globaux de l'enquête sur les dépenses de consommation des ménages 1988، Office National des statistiques، n°45 Décembre 1992، pp3-40

(2) : مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر2001، ص 146.

(3): Bulletin D'information du centre National d'études et D'analyses pour la planification, la lettre du CENEP (1998-2000), 2000, p3

(4): Rodrick Dani, « Croisance ou lutte contre la pauvreté: un débat Futile », in Finances et développement, N° 4, décembre, 2000, p9

(5): Makboul El Hadi, « les effets du plan D'ajustement structurel sur le niveau de vie des ménages en Algérie », in revue CENEAP, N°17, 2000, p p 6-7 .

(6): carte de la pauvreté en Algérie, Agence Nationale d'Aménagement de Territoire programme des Nations unies pour le développement, Mai 2001, pp 15-21.

(7): L'affinement de la carte de pauvreté de 2000, Agence Nationale d'Aménagement de Territoire, programme des Nations Unis, mars 2006, pp 15-34

(8): Actualisation de la carte de pauvreté, Agence de développement social, 2010 , pp 3-6.